

تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة 2001-2010)

د. بوجمعة بلال،

أستاذ محاضر "أ"، - جامعة أدرار -.

الملخص:

تطرقنا في هذه الدراسة لسياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) بالجزائر، ومدى مساهمتها في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف، بالإضافة إلى دورها في تنمية الصادرات غير النفطية باستخدام السلاسل الزمنية خلال الفترة (2001-2010). واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، كما تم استخدام الأسلوب الكمي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

خلصت الدراسة إلى أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على الصادرات غير النفطية ضعيف، إذ تبين أن قطاع النفط لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسة للنتائج الداخلي الخام، بالإضافة إلى أن هناك نقص في فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي المنفذة في تحقيق النمو الاقتصادي. أوصت الدراسة بضرورة تطوير المؤسسات الوطنية من أجل أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج الوطني بالنسبة للطلب المتولدة عن سياسة الإنعاش الاقتصادي.

الكلمات الدالة (المفتاحية): الجزائر، النمو الاقتصادي، برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، تنمية الصادرات غير النفطية، مرونة قوية.

Résumé:

L'étude analyse la politique de relance économique (2001 - 2014) en Algérie, et leur contribution à la réalisation du taux de croissance économique, ainsi que de son rôle dans le développement des exportations non pétrolières par l'utilisation de la série du temps au cours de la période (2001-2010). L'étude a adopté l'approche descriptive et analytique pour atteindre les objectifs mentionnés et examiner la relation quantitative entre les variables de la recherche.

L'étude a conclu que l'impact de la reprise économique sur la politique des exportations non pétrolières est faible, car il a été constaté que le secteur pétrolier représente toujours l'une des principales composantes de la production intérieure de pétrole brut, en plus de cela il ya un manque de programmes de relance économique efficaces mises en œuvre pour parvenir à la croissance économique.

L'étude a recommandé l'importance de développer les institutions nationales afin qu'il y aura une forte élasticité de l'importance relative de la production nationale à la demande générée par la politique de relance économique

Mots clés: Algérie, croissance économique, la politique de la relance économique (2001-2014), les exportations non pétrolières, une forte élasticité.

المقدمة:

وضعت الجزائر بالخصوص منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة النمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، وتنمية الصادرات غير النفطية وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية الحادة التي عرفت الجزائر منذ انهيار أسعار النفط سنة 1986، فأدركت عدم قدرة آليات السوق بمفردها على تجاوز حالة الركود التي ميزت الاقتصاد الوطني عقب تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادية التحولية، فسطرت برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي (2010-2014).

وتهدف الجزائر من وراء هذه البرامج إلى رفع معدلات النمو وإشراك القطاعات الاقتصادية من غير قطاع النفط، في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، والإشكالية التي تبحث فيها هذه الورقة البحثية هي:

هل نجحت سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة بالجزائر في تحقيق الأهداف الإنمائية المسطرة ؟ وهل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الإنعاش الاقتصادي والنتائج الإنمائية المحققة في الفترة 2000-2010 ؟.

في محاولتنا الإجابة على الإشكالية المعروضة سلفا، اعتمدنا الأسلوب الوصفي التحليلي للوقوف على المحاور الأساسية لسياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر، والأسلوب الكمي لتقدير أثر هذه السياسة على الصادرات غير النفطية وتحليل النمو الاقتصادي بالجزائر.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) وما يوفره هذا الأخير من مزايا إيجابية للاقتصاد الجزائري، بالإضافة فإنه يعد وسيلة هامة لتحقيق معدل النمو المستهدف، وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى عرض مضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر من وجه الفكر الكينزي، الذي يسعى لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الإنتاج في تحقيق التغييرات الهيكلية الإيجابية للاقتصاد الوطني، وتهدف أيضا إلى تقدير فعالية تلك السياسة في النتائج الإنمائية المحققة في الفترة 2000-2010 .

ضمن هذا السياق سوف نعالج هذا الموضوع بعد المقدمة من خلال:

أخورد الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) المطبقة بالجزائر: محتوياتها وأهدافها.

اخور الثاني: تقييم النتائج الإنمائية المحققة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر.

اخور الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) المطبقة بالجزائر: محتوياتها وأهدافها.

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساساً في وسائل الميزانية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالباً ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجاً لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام (ويقصد هنا بالإنفاق العام للحكومة جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي). قصد تحفيز الإنتاج، وبالتالي دعم النمو. كما يمكن أيضاً اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلاً من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلية أكثر منه ظرفي.ⁱ

وضعت الجزائر بالخصوص منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفت الجزائر منذ اختيار أسعار النفط و اختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد. وإذا كان قطاع المحروقات يشكل الهدف الأول والأساسي للمستثمرين خاصة الأجانب، إلا الدولة تهدف من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى إشراك القطاعات الأخرى من غير قطاع الطاقة، والذي يعتبر استراتيجي لتطوير و تنمية الاقتصاد الوطني، حيث أن تنوع مصادر الدخل تعتبر عامل أساسي لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالميⁱⁱ

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

- Programme de soutien à la relance économique - الذي أقرته السلطات الجزائرية للفترة 2001 - 2004 وخصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار حوالي (7 ملايين دولار أمريكي)، موجهها لدعة المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية الزراعية، وقطاع الموارد المائية، والنقل، والهياكل القاعدية، والتنمية المحلية وتنمية وتأهيل الموارد البشرية.

وتتمثل المعايير التي اعتمدت من طرف السلطات الجزائرية في تحديد واختيار المشاريع التي تقرر دعمها من خلال البرنامج فيما يلي:ⁱⁱⁱ

✓ إتمام المشاريع والأنشطة التي هي في طور الانجاز.

✓ إعادة تأهيل وصيانة الهياكل القاعدية.

✓ مدى توفر وسائل وطاقت الانجاز لاسيما الوطنية منها.

✓ العمليات والأنشطة الجديدة تستجيب لأهداف البرنامج والقابلة للبعث الفوري.

وتمثل مكونات المشروع بحسب قطاعات النشاط في:

1. دعم النشاطات الإنتاجية: خصص البرنامج لدعم هذه الأنشطة غلafa ماليا قدر ب 74.5 مليار دينار جزائري، وجهت لقطاعين اثنين هما، الفلاحة والصيد البحري .حيث يهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يخص الفلاحة إلى دعم الأنشطة المدرجة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)^{iv}
2. التنمية المحلية والبشرية: أولى البرنامج عناية خاصة بالتنمية المحلية والبشرية كواحد من أهم جوانب وشروط بعث ودعم النمو الاقتصادي ، وهو ما يعبر عنه الغلاف المالي الذي خصص لذلك والذي قدر ب 113 مليار جزائري، ويشمل ما يلي^v:

✓ يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

✓ انجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

3. تنمية الموارد البشرية: أولى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي اهتماما خاصا بتنمية الموارد البشرية، حيث خصص لها غلafa ماليا قدر ب 90.3 مليار دينار جزائري، وقد تم اختيار المشاريع المعنية في هذا الإطار بناء على قدرتها على الاستجابة الفورية للاحتياجات السكان، وقدرتها على تجميع الإمكانيات والطاقات الموجودة أو القائمة كالهياكل الصحية والتعليمية .

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم لنمو(2009-2005)

-Programme complémentaire de soutien à la croissance-

قدّرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة لبرنامج التكميلي لدعم النمو ما مقداره 8.705 ملايين دينار أي 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن العش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9.680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى^{vi}. وفي ظل مسار الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) ، تعتمد الحكومة تكيف مقاربتها

قصد:

- ✓ استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار، و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- ✓ مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانتفاخ العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي و المصرفي.
- ✓ انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، والحرص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل و ترقية التنافسية.
- ✓ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة .
- وعملياً كان الهدف من البرنامج، الذي يركز على الاستثمار العمومي، عصنة الهياكل القاعدية للجزائر، و كان من المنتظر أن ينتهي في 2009. لكن عدد كبير من المشاريع التي يحتويها برنامج الإنعاش لم تنته بعد والكثير لا زال ورشات .
- وعن الأهداف المراد تحقيقها من هذا البرنامج التكميلي لدعم نمو الاقتصاد الوطني، يمكن إيجازها فيما يلي^{vii}:
- ✓ الإصلاح في المجال الاقتصادي المالي.
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار وسهر الحكومة على جلب المستثمرين الأجانب في إطار الشراكة.
- ✓ مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، من خلال سهر الحكومة على دعم مكافحته، حيث أصبح يعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تعمل في ظل احترام القوانين إلى خطر أكيد.
- ✓ عصنة المنظومة المالية: من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تشكيل صناديق الاستثمارات الأخرى، بالإضافة إلى إنعاش البورصة.

ثالثاً: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014)

Programme de consolidation de la croissance économique –

إجمالي القوام المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي قدرها 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار)^{viii}

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار حركية إعادة البناء الوطني التي انطلقت منذ عشر سنوات بدء ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تم مباشرته سنة 2001 وفقاً للموارد التي كانت متوفرة آنذاك. و عقب هذه الحركية، تمت مباشرة برنامج 2004-2009 الذي عزز بدوره ببرامج خاصة لفائدة ولايات الهضاب العليا و

الجنوب. وقد بلغت كلفة العمليات التنموية التي أدرجت خلال السنوات الخمسة الماضية التي لا تزال بعض مشاريعها المهيكلة طور الانجاز قيمة 17.500 مليار دج.

يستدعي برنامج الاستثمارات العمومية الذي أعد للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 التزامات مالية قدرها 21.214 مليار دج (و هو ما يعادل 286 مليار دولار)^{ix} و يتعلق بجانبين اثنين:

استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها لاسيما في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه والعمل على إطلاق مشاريع جديدة.

وبالتالي يهدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بصفة رئيسة إلى تحقيق:

✓ تشجيع إنشاء مناصب الشغل من خلال الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

✓ إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس للبرنامج.

✓ تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم، وفي المرافق العمومية.

وبعد الموافقة على هذا البرنامج، ذكر الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بأن هذا البرنامج يعد تحقيقا للالتزام الذي اتخذته أمام الأمة في فيفري من سنة 2009 لإبقاء حركية إعادة البناء الوطني التي بوشرت منذ عشر سنوات^x.

أخـور الثاني: تقييم النتائج الإنمائية المحققة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر.

ولتقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، نبحث عن توفر شروط نجاحها فيما يلي :

تميزت السنوات 2001 2004 - بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا. وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:^{xi}

✓ استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار (أي 3.700 مليار دينار) ، منها حوالي 30 مليار دولار (أي 2.350 مليار دينار) من الإنفاق العمومي.

✓ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 % طوال السنوات الخمس بنسبة 6,8 % في سنة 2003

✓ إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700.000 مسكن .

فالتوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت. حيث حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو اقتصادي قدرها 6,8

% واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة . وبالمقابل، فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار .

وعن نتائج البرنامج التكميلي لدعم لنمو (2005-2009) - PCSC -، نذكرها في ما يلي:

انخفاض الديون الخارجية من 22 مليار دولار بنهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى 0.48 مليار دولار سنة 2009، أي بنهاية مشروع البرنامج التكميلي لدعم النمو، فيما يخص الديون الداخلية فقد انخفضت من 911 مليار دج سنة 2003 إلى 705.9 مليار دج سنة 2009، الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 10017.5 مليار دج أي ما يعادل 137.9 مليار دولار سنة 2009 مقابل 6000 مليار دج سنة 2005، مع معدل تضخم وصل بالمتوسط إلى 5.7%^{xiii}.

ومع ذلك وبغض النظر عن احترام آجال استلام المشاريع المبرجة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، فإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تستفد كثيرا من برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث استفادت منها المؤسسات الأجنبية الممونة للجزائر وفيما يلي نوضح ذلك.

أولا: تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي بمثابة دعم يقدم للاقتصاد لإعادة انطلاقه، وهي سياسة مستوحاة من الفكر الكينزي، فالزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر. كما يعتبر الإنفاق العام (الحكومي) عامل مساعد في زيادة الصادرات غير النفطية، حيث يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الإنفاق كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير لمساهمة في توفير البنية التحتية المحفزة للنشاط الاقتصادي. ولاختبار تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي (نمذجتها بالإنفاق الحكومي) على الصادرات غير النفطية بالجزائر، ندرج المعادلة التالية:

$$exh = \beta_0 + \beta_1 dep + \varepsilon_i$$

وقد تم تقدير معاملات التحديد على النحو المبين في الجدول رقم (1)

جدول رقم (1): معاملات التحديد للنموذج.

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	239,721	198,522		1,208	,262
dep ₁	,042	,013	,746	3,168	,013

a. Dependent Variable exh

وانطلاقاً من الجدول رقم (1) يتضح أن معامل متغير الإنفاق العام يساوي (0,042) وهو ما يعني أنه كلما زاد متغير الإنفاق العام بمقدار واحدة والتي تعادل مليون دولار أمريكي، زادت الصادرات غير النفطية بعدد وحدات تبلغ 42 ألف دولار أمريكي، وذلك مع ثبات باقي المتغيرات.

للتأكد من صلاحية النموذج ونتاجه في تفسير تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر، نعرض الشروط الأساسية لذلك على النحو التالي:

1. إشارة وقيمة معاملات الانحدار.

يمكن ملاحظة أن نتائج النموذج جيدة من الناحية الاقتصادية، حيث أن إشارة المعلمة المقدرة لمتغير الصادرات غير النفطية بالنسبة للمتغير المستقل إشارة طردية ومعنوية، حيث أن التوسع في الإنفاق العام ينمي قيمة الصادرات غير النفطية.

كما أن المعلمة الثابتة والتي تمثل مقدار الصادرات غير النفطية المستقل عن المتغير المفسر (الإنفاق العام) في هذا النموذج هي ذات قيمة موجبة (239,721)، وكل هذا مقبول من الناحية الاقتصادية.

2. كفاية القدرة التفسيرية للنموذج.

يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد ($R-sq$) أو معامل التحديد المعدل ($R-sq \text{ adj}$).

جدول رقم (2): معامل التحديد وإحصائي

" اختبار Durbin-Watson "

Model Summary^b

Mode	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1					
1	,746 ^a	,556	,501	202,35623	1,597

a. Predictors: (Constant), dep

b. Dependent Variable: exh

بالرجوع إلى النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد أن معدل التحديد ($R-sq$) يساوي 74.6%، لكنها انخفضت في معدل التحديد المعدل ($R-sq \text{ adj}$) لتساوي 50.1% وهو ما يعني أن الإنفاق العام يفسر 50.1% فقط من التغيرات التي تحدث في قيم الصادرات غير النفطية، وأن الباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ المعياري.

3. اختبار المعنوية الكلية للنموذج

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج يجب صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

الفرض العدمي (H_0): أن جميع معاملات الانحدار غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)، وبالتالي فنموذج الانحدار غير معنوي.

الفرض البديل (H_1): أن واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية (تختلف عن الصفر)، وبالتالي فنموذج الانحدار معنوي. وباستخدام تحليل التباين "ANOVA" والذي توضح نتائجه في الجدول رقم (3)

جدول رقم (3): جدول تحليل التباين "ANOVA"

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	410865,656	1	410865,656	10,034	,013 ^b
1 Residual	327584,344	8	40948,043		
Total	738450,000	9			

a. Dependent Variable ex

b. Predictors: (Constant), dep

يتضح من جدول تحليل التباين أن قيمة الاحتمال (p. Valu) تساوي 0,013، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل أن نموذج الانحدار غير معنوي، وهذا يعني أن هناك على الأقل واحد من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر.

4. اختبار المعنوية الجزئية

توصلنا في الخطوة السابقة إلى نتيجة مؤداها أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية وتختلف عن الصفر، ولتحديد أي من هذه المعاملات التي تكون معنوية، نقوم بإجراء اختبار المعنوية الجزئية وذلك باستخدام اختبار (ت) T-test عن طريق صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

حيث: B_i ($i = 0, 1, 2$)

ونضع الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 = B_i = 0 \quad \text{فرضية العدم}$$

$$H_1 = B_i \neq 0 \quad \text{فرضية البديل}$$

ويمكن تفريغ البيانات المطلوبة لاختبار المعنوية الجزئية باستخدام اختبار (T) في الجدول رقم (4)

جدول رقم (4) : ملخص نتائج اختبار المعنوية

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار T	p. Valu
β_0	239,721	1,208	0,262
β_1	0,042	3,168	0,013

بالنسبة لـ (β_0) نجد أن قيمة الاحتمال (p. Valu) تساوي 0,262 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن الحد الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي.

أما بالنسبة لـ (β_1) نجد أن قيمة الاحتمال (p. Valu) تساوي 0,013 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن معامل الانحدار (β_1) في نموذج الانحدار غير معنوية.

5. الاستقلال الذاتي للبواقي

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من اختبار (Durbin-Watson Test)، وذلك عن طريق صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

الفرض العدمي (H_0) : يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

الفرض البديل (H_1): لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

باستخدام اختبار "دوربين واتسون-Durbin-Watson" لاختبار وجود أخطاء بالنموذج ضمن التسلسل الزمني للملاحظات.^{xiii} ومن ثم يتضح أننا نقبل الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي. وبالتالي فإن شرط الاستقلال الذاتي للبواقي يعتبر متوافر.

وانطلاقاً من هذه الدراسة التطبيقية يمكن القول أن سياسة الإنعاش الاقتصادي المعبر عنها بالإنفاق الحكومي تؤثر ايجابيا لكنه ضعيف على تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر في الفترة (2001-2010)

ثانياً: تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي

يعبر التركيب الهيكلي للناتج في الجزائر عن الوضعية التنموية، فنسبة مساهمة القطاعات المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لا بد أن يتم فيها تغييرات جذرية تعبر عن التنمية، كما أن نسب مزج عوامل الإنتاج المختلفة كاستخدام عنصر رأس المال مع عنصر الموارد الطبيعية تتحدد أيضاً في مرحلة التنمية التي تصل إليها الجزائر، ولا بد لهذه النسب أن تتغير بانتقال الجزائر من مرحلة نمو إلى مرحلة أخرى من مراحل التنمية.

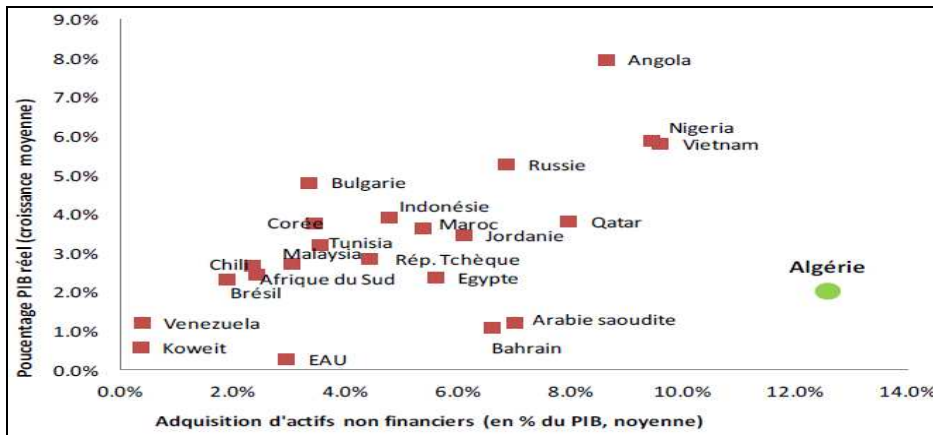
وانطلاقاً من الفكر الكينزي تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى تنشيط الطلب الفعال وفق ما يصطلح عليه مبدأ المضاعف الكينزي، حيث أن الزيادة في إحدى مكونات الطلب الكلي (الإنفاق الحكومي مثلاً)، ينجم عنها زيادة مضاعفة في الدخل و هذا بسبب الدخول الجديدة المتولدة عن عملية الإنفاق.

ومن الناحية التطبيقية فإن مضاعف الإنفاق العمومي في للفترة 2001-2009 بالجزائر أعطى قيمة متوسطة تساوي 0.90 ($k = 0.902$) وهذا معناه أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحوالي 10 سنتيمات من الدينار (0.098 دج) ^{xiv} ، وتفسير ذلك أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة للزيادة في الدخل المتاح تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80% متوسط الميل الحدي للاستيراد ($m = 0.807$) أي أنه من كل دينار إضافي للاستهلاك يتسرب حوالي 80 سنتيماً منه للخارج لاستيراد السلع والخدمات. والباقي، أي حوالي 20 سنتيماً فقط، يوظف لشراء السلع والخدمات المحلية .

وعن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2011 ندرج التمثيل البياني:

الشكل رقم (1)

تأثير الاستثمار العمومي على تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2011



Source: Fonds monétaire international, Rapport du FMI n° 12/20 Algérie, (Consultation de 2011 au titre de l'article IV - Rapport des services du FMI), note d'information au public sur l'examen par le Conseil d'administration, Janvier 2012 , p31.

انطلاقاً من الشكل البياني أعلاه وبمقارنة وضع الجزائر مع باقي الدول الأخرى، يتبين أن مقدار الإنفاق الاستثماري الذي يعبر عن سياسة الإنعاش الاقتصادي هو مرتفع لكن في المقابل هناك نمو اقتصادي ضعيف. ويرجع ذلك الأثر الذي يتركه نمو قطاع النفط في التخلي التدريجي على القطاعات غير النفطية (الصناعة

والزراعة) ، فالنمو السريع لقطاع النفط في الجزائر له الأثر السلبي على قطاع الصناعة والزراعة، بسبب أن منتجات القطاع الصناعي والزراعي المحلية وإن كانت قابلة للمبادلة التجارية، لكن الطلب عليها ضعيف بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع، وبالتالي فهو مستقطب للعمالة لما يمنحه من أجور مرتفعة، تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات غير القابلة للمبادلة التجارية كالنقل والأراضي لارتفاع الطلب عليها.

كما أن القيمة المضافة^{xv} على الصناعات الاستخراجية في عام 2011 بلغت في الجزائر 72,500 مليون دولار كما بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 62,1%، وتشمل الصناعات الاستخراجية في استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن مثل الحديد والزنك والنحاس والذهب، وكذلك الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى المحاجر. ويشكل استخراج النفط والغاز الطبيعي محور النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي للصناعات الاستخراجية في الجزائر.^{xvi}

في حين أن تطور في القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الفترة ما بين 1995-2011 لتبلغ في الجزائر سنة 2011 ما يقارب 7,126 مليون دولار، ونشير إلى أن نسبة التغير بين سنتي 2010-2011 بلغت 28,5%.^{xvii} و قد انتقد منتدى رؤساء المؤسسات السياسة الاقتصادية للحكومة وقال على لسان رئيسه أن الجزائر يمنح صفقات عمومية للأجانب دون اشتراط مزايا يقدمها هؤلاء لفائدة الاقتصاد الوطني.^{xviii}

وفعلا طالب منتدى رؤساء المؤسسات أن تعمل الحكومة على إشراك المؤسسات المحلية في النمو الاقتصادي المحقق عبر النفقات العمومية، وعدم ترك الباب مفتوحا فقط للشركات الأجنبية، حيث عادت حصة الأسد للشركات الصينية و الشركات الفرنسية. فقد تحصلت الشركات الصينية على اغلب مشاريع الأشغال الكبرى في قطاع الأشغال العمومية و السكن و توزيع المياه. أما المؤسسات الفرنسية فقد احتلت المرتبة الأولى كعموم للجزائر بـ 4 إلى 5 مليار أورو في السنة. ويفسر هذا بندرة المؤسسات الجزائرية التي لديها كفاءة القيام بالمشاريع الكبرى وبالمعايير الدولية، هذا الضعف كان بدوره نتيجة لضعف الموارد البشرية ذات الكفاءة والخبرة، وطبيعة تأهيل المؤسسات.

سياسات التنمية في الجزائر لم تؤد في الجزائر إلى حدوث تغييرات هيكلية جوهرية في هيكل قطاع الإنتاج السلعي، حيث لازال قطاع الصناعات الاستخراجية يساهم بنسبة كبيرة بما يقارب 57,256 مليون دولار في إجمالي قطاع الإنتاج السلعي الذي بلغ 78,717 مليون دولار لعام 2010، وذلك مقارنة بالمساهمة الضعيفة لباقي قطاعات الإنتاج السلعي التي تشمل قطاع الزراعة والصيد والغابات بـ 13,645 مليون دولار، قطاع الصناعات التحويلية بـ 5,544، قطاع التشييد بـ 948 وقطاع الكهرباء والغاز والماء بـ 1,326 مليون دولار.^{xix}

الخلاصة:

وضعت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي (2010-2014)، حيث هادفة من وراء ذلك إلى بعث النمو الاقتصادي ودعمه، من خلال خلق ديناميكية اقتصادية أساسها توليد طلب داخلي قادر إشراك القطاعات الاقتصادية من غير قطاع النفط، لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، تبين أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تستفد كثيرا من برنامج الإنعاش الاقتصادي واستفادت منها المجمعات الاقتصادية الأجنبية والمؤسسات الأجنبية الممونة للجزائر. ويفسر هذا حسب التوجه الكينزي إلى أن الإنفاق العام ساهم في رفع حجم الطلب الكلي، وبسبب ضعف الجهاز الإنتاجي. تحول هذا الطلب نحو زيادة الواردات من الخارج. وتبين أيضا، أن هناك نقص في فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي المنفذة خلال الفترة (2001-2010) في تحقيق النمو الاقتصادي وفي الرفع من نسبة الصادرات غير النفطية، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسة للنتاج الداخلي الخام.

ولكي تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات فعالية في تنمية الاقتصاد الوطني، نوصي :

- بتنمية المؤسسات الوطنية حتى تكون قادرة على تلبية الطلب الداخلي المتولد عن سياسة الإنعاش، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب.
- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور التوازنات الخارجية.

قائمة المراجع والإحالات

i - محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث - عدد 10 \ 2012، جامعة ورقلة، ص: 148.

ii - "Examen de la Politique de L'Investissement", Algérie, Nations Unies Genève, Décembre, 2003, P59

iii- République Algérienne Démocratique et Populaire, " **programme de soutien a la relance économique a court et moyen terme 2001-2004** ", avril 2001, p : 13

iv - ويتمحور حول البرامج حول:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية

- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص
- حماية الأحواض المنحدرة والمصببات وتوسيع مناصب شغل الريفي

v - زرمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)"، مجلة أبحاث

اقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد السابع جوان 2010 ص 201، 202

vi - محمد مسعي، مرجع سابق، ص 147.

vii - نفس المرجع، ص 1.

viii - تمت دراسة برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 و الموافقة عليه خلال مجلس الوزراء الذي عقد بتاريخ 14 ماي 2010.

ix - بوجمعة بلال، صلاح الدين سولم، أثر تحديد الموقع الأنسب للاستثمارات العمومية (2001-2014) على قطاع

التجارة الخارجية بالجزائر، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، أيام 6-7 نوفمبر 2013، ص 6.

x - المخطط الخماسي 2010-2014 : ورشات المستقبل، www.djazair50.dz، تاريخ الاطلاع 2013/09/03.

xi - عبو عمر، وآخر، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة شلف، خلال يومي 16-17 ديسمبر 2008، ص 7-8.

xii - Office Nationale des Statistiques (ONS), "Principaux indicateurs

économiques de l'Algérie 2009- 2010", Ministère des finances

xiii أظهرت النتائج أن إحصائي الاختبار (D-W) (والذي نشير إليه ب d المحسوبة) تساوي 1.597. ولمعرفة هل الارتباط معنوي يجب الاستعانة بمجادول دورين واتسون التي توضح القيم الحرجة للاختبار وفق لعدد وحدات العينة.

n=10 حيث: وعدد المتغيرات المستقلة تساوي 1، نقطة دلالة تبلغ 5% وبلاستعانة بمجادول "دورين واتسون" نجد أن:

$$dL = 0.879 / du = 1.320$$

ومن تم يتضح أن d* المحسوبة تساوي 1.597 أكبر من du = 1.320

xiv - محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

xv تعرف القيمة المضافة الصناعية بالفرق بين إجمالي قيمة الناتج الصناعي مطروحا منه قيمة المستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية و الإهلاك الصناعي.

xvi صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، 2012، ص 357.

xvii نفس المرجع، ص 358.

xviii - "برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر"، - http://www.tsa-algerie.com/ar/economics/article_94.html تاريخ الاطلاع 2010/04/10 .
xix صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 424.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: قيم متغيرات الدراسة في الفترة 2001-2010

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات غير النفطية (EXH) (1)	الإنفاق العام (FDI) (2)
2001	560	8089,1
2002	610	8789,94
2003	470	10045,87
2004	670	11752,95
2005	790	11818,33
2006	1130	13137,49
2007	980	15339,43
2008	1400	22053,79
2009	770	19545,76
2010	970	20799,77

المصدر: - العمود رقم (1):

- ONS, Les comptes économiques De 1963 – 2001, N° 362, ALGER, 2002
- ONS, statistiques du commerces extérieur de l'Algérie période 2001-2011, consulter Le 23/7/2013 sur: www.ons.dz
- centre national de l'informatique et des statistiques , statistiques du commerces extérieur de l'Algérie période : Les années 2006 – 2007 – 2008

- العمود (2) موجودة في الموقع (FMI) : قاعدة بيانات البنك الدولي
<http://data.albankaldawli.org/indicator> تاريخ الاطلاع 2013/7/20